

عيسى حجازين

اقتصادي أول

+965 2259 5359

IssaHijazeen@nbk.com

دانييل كاي

مدير الأبحاث الاقتصادية

+965 2259 3136

danielkaye@nbk.com

زيادة عجز ميزانية الكويت في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على خلفية تراجع أسعار النفط

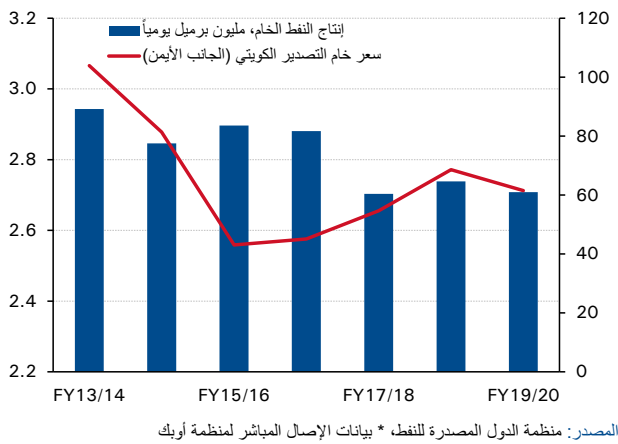
أبرز النقاط

- عجز ميزانية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ يصل إلى ٣,٩ مليار دينار كويتي أو ما يعادل ٩,٨% من الناتج المحلي الإجمالي على خلفية تراجع أسعار النفط، وتوقعات بزيادة مستوى العجز في السنة المالية الحالية بأكثر من الضعف.
- استنزاف أصول صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجز يعكس أهمية إصدار قانون الدين العام للوفاء بالاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل لمواجهة تداعيات الجائحة وتعزيز الاقتصاد.
- ضرورة وضع خطة إصلاح شاملة على المدى المتوسط لاستدامة المالية العامة وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

تراجع الإيرادات النفطية في ظل انخفاض الأسعار وتقليص الإنتاج

انخفضت الإيرادات النفطية، والتي تمثل ٨٩% من إجمالي الإيرادات، في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ على خلفية انخفاض متوسط أسعار نفط خام التصدير الكويتي بنسبة ١٠,٣% (الرسم البياني ٢). كما انخفض إنتاج النفط بنسبة ١,١% في إطار الالتزام باتفاقية الأوبك وحلفائها لخفض حصص الإنتاج. ونتيجة لذلك، انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة ١٦,٦% على الرغم من تلقيها بعض الدعم بفضل ارتفاع إيرادات الغاز. كما جاءت الإيرادات النفطية أعلى من المستوى المقدر في الموازنة بنسبة ١١% فيما يعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط عن مستوياتها المقدر في الموازنة العامة ببلوغها ٦١,١ دولاراً للبرميل مقابل ٥٥ دولاراً للبرميل.

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط وسعر خام التصدير الكويتي

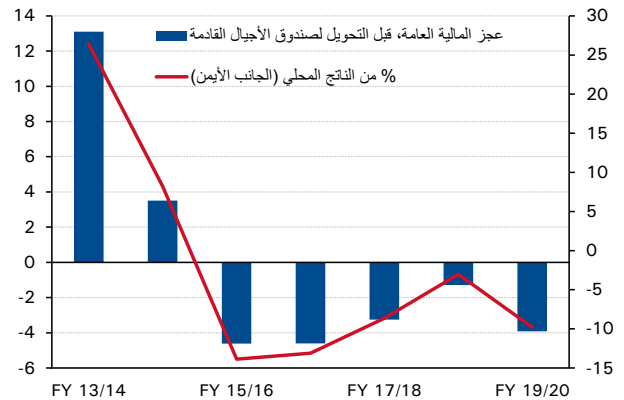


ومن جهة أخرى، تراجعت الإيرادات غير النفطية بنسبة ١٣,١% بعد ارتفاعها بنسبة ٢٤% في العام السابق نتيجة لتراجع إيرادات الضرائب والرسوم بنسبة ٧,٧%، إذ انخفضت قيمة الضرائب المفروضة على

تواصلت الضغوط على أوضاع المالية العامة للكويت خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة لانخفاض أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى استمرار السحب من الاحتياطيات المالية للحكومة. وارتفع العجز إلى ٣,٩ مليار دينار كويتي قبل تحويل ١٠% من الإيرادات إلى صندوق الأجيال القادمة أو ما يعادل ٩,٨% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩ مقارنة بعجز قدره ١,٣ مليار دينار أو ما يمثل ٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية السابقة (الرسم البياني ١). وبعد التحويلات الاعتيادية لصندوق الأجيال القادمة، وصل مستوى العجز إلى ٥,٦ مليار دينار كويتي (١٤,١% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٣,٤ مليار دينار كويتي (٧,٩% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق. إلا أن مجلس الأمة قد أقر مؤخراً قانوناً لوقف هذه التحويلات للسنة المالية السابقة وخلال السنوات التي تحقق فيها الميزانية العامة عجزاً. ويعزى تزايد مستويات العجز إلى انخفاض أسعار النفط، إلا أن وتيرة زيادة العجز تسارعت بشكل حاد في مارس على خلفية تفشي جائحة كوفيد-١٩ على مستوى العالم.

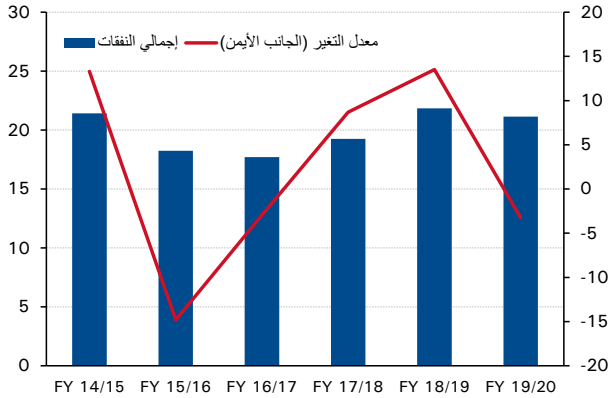
الرسم البياني ١: الفائض/العجز

(مليار دينار كويتي)



الرسم البياني ٤: إجمالي النفقات الحكومية

(% معدل التغيير)



المصدر: وزارة المالية

وساهمت بعض العوامل في زيادة الضغوط على النفقات الحكومية من أبرزها تعويضات العاملين (حوالي ٤٠% من النفقات الجارية)، والتي زادت بنسبة ٥,٦% في أعقاب زيادتها بنسبة ٦,٥% في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨. إضافة لذلك، ارتفعت مشتريات السلع والخدمات بنسبة ٦,٤% على خلفية ارتفاع مشتريات الوقود لمحطات توليد الكهرباء وتقطير المياه بنسبة ١١,٠% لتصل إلى ١,٥ مليار دينار كويتي، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار الوقود. وأخيراً، ظلت المنح – والتي تتمثل بصفة رئيسية في التحويلات الموجهة إلى عدد من الهيئات كجامعة الكويت والهيئة العامة للقوى العاملة وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص- مستقرة نسبياً عند مستوى ٥,٣ مليار دينار كويتي.

كما انخفض أيضاً الإنفاق الرأسمالي بحوالي ٠,٣ مليار دينار تقريباً أو ما يعادل ١٢% إلى ٢,٣ مليار دينار كويتي، أو ما يعادل ٧٠% من المخصصات ضمن الموازنة، فيما يعتبر أدنى المستويات المسجلة في ستة أعوام، مقارنة بحوالي ٨٠% في العام السابق. وجاء تراجع معدل الإنفاق الرأسمالي متسقاً مع ضعف أنشطة المشاريع الذي شهدناه خلال السنوات الأخيرة نتيجة للمفاوضات المطولة أثناء فترة طرح العطاء وغيرها من الصعوبات الفنية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون قيود الإنفاق المشددة بهدف كبح جماح العجز المتزايد من العوامل الإضافية التي ساهمت في ذلك.

وتُعرضُ بيانات الإنفاق بطريقة بديلة أيضاً، مما قد يبسط بعض التصنيفات المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، تقع بعض مدفوعات الأجور خارج فئة تعويضات العاملين المذكورة أعلاه. وبصفة عامة، بلغت فاتورة الأجور ١٢ مليار دينار كويتي أو ما يمثل ٥٧% من إجمالي النفقات، أما الإعانات فقد مثلت ١٩% من إجمالي النفقات (بعضها مصنف أيضاً خارج بند الإعانات أعلاه)، ليشكل هذين البندين حوالي ٧٦% تقريباً من النفقات الاجمالية. ونستعرض التصنيف الشامل لفئات الإنفاق كما في الرسم البياني رقم (٥) الوارد أدناه.

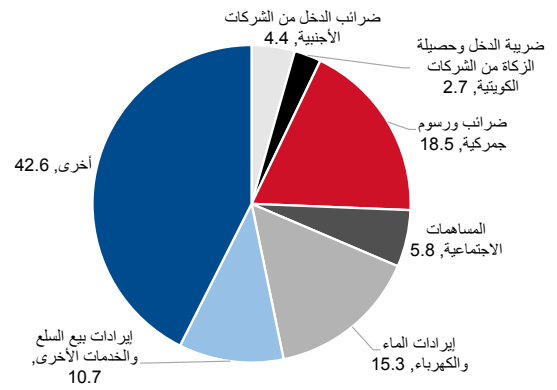
الشركات الأجنبية بنسبة ٢٦,١% نتيجة لضعف النشاط الاقتصادي، الأمر الذي انعكس أيضاً على انخفاض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات (-٣,٦%) مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

إضافة لذلك، تراجعت إيرادات قطاعي الكهرباء والمياه (التي تمثل قيمتها حوالي ١٥% من إجمالي الإيرادات غير النفطية) بنسبة ١٥,٥% و٣٦,٣% على التوالي، في حين انخفضت إيرادات السلع والخدمات الأخرى بنسبة ٤١%، إذ بلغت ٦٩ مليون دينار كويتي. وفي المقابل، أظهرت بيانات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات زيادة ملحوظة في تحويلات التعويضات العراقية لتصل إلى ٠,٣ مليار دينار كويتي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٠,١ مليار دينار كويتي في العام المالي السابق.

كما تشير البيانات أيضاً إلى أن الديون المستحقة للحكومة، والتي تشمل فواتير المرافق العامة مستحقة الدفع، ما تزال مرتفعة نسبياً، إذ تمثل نسبة ٤,١% من الناتج المحلي الإجمالي. وسيطلب استرداد هذه المبالغ تطبيق تدابير أكثر صرامة ورفع مستوى كفاءة نظام التحصيل الحكومي.

الرسم البياني ٣: المكونات الأساسية للإيرادات غير النفطية

(% من إجمالي الإيرادات غير النفطية)



المصدر: وزارة المالية

خفض الإعانات يؤدي إلى تقليص النفقات الجارية

في ظل استمرار عجز الميزانية والدعوات لترشيد النفقات العامة، خفضت الحكومة نفقاتها العام الماضي بنسبة ٣,٢% لتصل إلى ٢١,١ مليار دينار، أو ما يعادل ٩٤% من إجمالي المخصصات في الموازنة العامة. وانخفضت النفقات الجارية بنسبة ٢,١% إلى ١٨,٨ مليار دينار كويتي على خلفية التراجع الحاد بنسبة ٥٧% الذي شهدته الإعانات لتصل إلى ٠,٦ مليار دينار، نتيجة التراجع الذي شهدته الإعانات ضمن القطاع النفطي. وعلى الرغم من أن السبب المحدد لهذا الانخفاض غير واضح، إلا أننا نعتقد أنه قد يعزى في الغالب إلى انخفاض المتأخرات المستحقة لمؤسسة البترول الكويتية، والتي بلغت مستويات مرتفعة بصفة استثنائية في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨. وباستثناء بند الإعانات، سترتفع النفقات الجارية بنسبة ٢% مقارنة بالعام الماضي، مما يشير إلى درجة ما من ضبط معدلات الإنفاق.

انهيار أسعار النفط في عام ٢٠٢٠ سيضاعف الضغوط على صندوق الاحتياطي العام

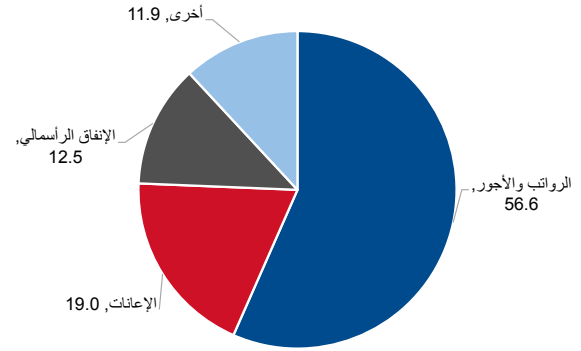
استمر استنزاف موارد صندوق الاحتياطي العام خلال الأشهر القليلة الأولى من السنة المالية الحالية نظراً لضعف أسعار النفط (التي بلغت متوسط ٣٠ دولاراً للبرميل في الأشهر الأربعة الأولى من العام)، إضافة إلى الضغوط التي شهدتها النفقات لاحتواء جائحة كوفيد-١٩. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، فقد يصل العجز إلى أكثر من ١٠ مليار دينار كويتي، أو ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي بناءً على متوسط سعر قدره ٤٠ دولار أمريكي لخام التصدير الكويتي مع خفض للنفقات بنسبة ٥% إلى ٢٠ مليار دينار كويتي. هذا الأمر من شأنه أن يستنفد معظم الأموال المتبقية في صندوق الاحتياطي العام. ويعد قيام الحكومة مؤخراً باستبدال أصول بحوالي ٢,١ مليار دينار كويتي من صندوق الاحتياطي العام مع صندوق الأجيال القادمة لتمويل النفقات الحكومية أحد المؤشرات على تزايد حدة هذه الضغوط.

من جانبها، اقترحت الحكومة مجموعة من التدابير الممكنة التي تهدف إلى تقليص العجز في المستقبل، والتي شملت تطبيق الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة بأثر مالي متوقع بقيمة ٠,٨ مليار دينار كويتي، وضريبة أرباح الشركات بنسبة ٥% (٠,٥ مليار دينار كويتي)، وزيادة رسوم المرافق العامة (٠,٥ مليار دينار كويتي)، وزيادة رسوم الخدمات الحكومية الأخرى. ويقدر الأثر الإجمالي لتلك الإجراءات بحوالي ٥,٠ مليار دينار كويتي تقريباً، إلا أنه على الرغم من ذلك، تتطلب معظم تلك الإصلاحات الحصول على موافقة برلمانية ومن المستبعد تطبيقها في الأجل القصير. لذلك، نتوقع تأثيراً معتدلاً لتلك التدابير على نتائج السنة المالية الحالية. وعلى المدى القريب، من المرجح أن تركز الجهود المبذولة لمعالجة عجز الميزانية بشكل أكبر على خفض النفقات غير الضرورية، بالإضافة إلى تحرير خيارات التمويل كعملية استبدال أصول صندوق الاحتياطي العام بأصول صندوق الأجيال القادمة التي جرت مؤخراً، ووقف تحويل نسبة ١٠% من إيرادات الدولة إلى صندوق الأجيال القادمة في السنوات المالية التي تشهد عجزاً في الموازنة.

إلا أن تطبيق إصلاحات مالية كبيرة وواسعة النطاق أصبح من الضرورات الملحة، إذ يعد تخفيض وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بوزر للتصنيف الائتماني السيادي للكويت من مستقر إلى سلبي بمثابة علامة تحذير تعكس استنفاد موارد صندوق الاحتياطي العام وغياب قانون الدين الجديد بالإضافة إلى عدم توافر إصلاحات مماثلة لتلك التي شهدتها معظم دول الخليج الأخرى. ومن الضروري أن تستهدف الإصلاحات ترشيد الإنفاق، وتعزيز جهود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقليل تكلفة المشاريع الحكومية، وتعزيز الإيرادات غير النفطية. أما في الوقت الحالي، فيجب إعطاء الأولوية القصوى لاحتواء جائحة كوفيد-١٩ والقضاء عليها، مما يجعل إصدار قانون الدين العام أمراً ضرورياً للغاية.

ويمكن للكويت أن تستفيد من تصنيفها الائتماني الجيد وبيئة أسعار الفائدة المنخفضة للاقتراض بأسعار تنافسية. إلا أن استخدام حصيلة هذه الديون يجب أن يركز على استخدامه لأغراض إنتاجية كالأستثمار الفعال في

الرسم البياني ٥: مكونات الإنفاق الرئيسية (من إجمالي الإنفاق %)



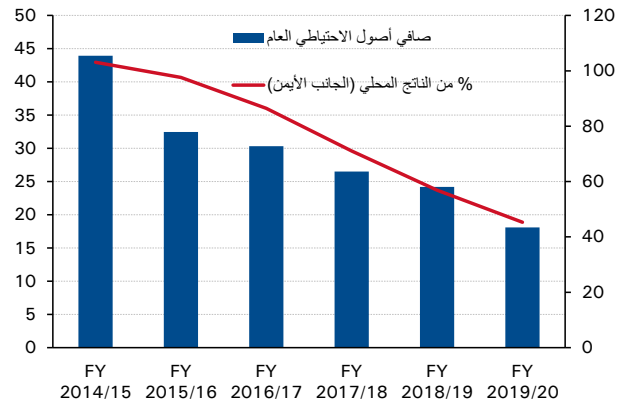
المصدر: وزارة المالية

استمرار العجز يضغط على الاحتياطيات المتاحة

وبصفة عامة، جاء حجم العجز المسجل للسنة السادسة على التوالي قريباً من توقعاتنا، وذلك بعد الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في عام ٢٠١٤، وعلى الرغم من احتفاظ الحكومة ووفقاً للتقديرات بموارد مالية ضخمة تزيد عن ٥٠٠ مليار دولار في صندوق الثروة السيادية، إلا أن استمرار تسجيل عجز في ميزانيات السنوات الأخيرة أدى إلى استنزاف الموارد المتاحة في صندوق الاحتياطي العام الذي يستخدم بصفة رئيسية لتمويل الميزانية. وقد أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحاً منذ انتهاء صلاحية قانون الدين العام في عام ٢٠١٧، مما جعل من صندوق الاحتياطي العام الوسيلة الوحيدة المتاحة للتمويل. ووفقاً لديوان المحاسبة، فقد بلغ صافي أصول صندوق الاحتياطي العام حوالي ٢٢,٩ مليار دينار كويتي كما في يونيو ٢٠١٩. واستناداً إلى بعض الفرضيات، فقد ينخفض هذا الرقم إلى حوالي ١٨ مليار دينار كويتي بنهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (مارس ٢٠٢٠) (الرسم البياني ٦)، كما أن الأصول السائلة المتبقية قد تكون أقل من ذلك بكثير.

الرسم البياني ٦: صافي أصول الاحتياطي العام*

(مليار دينار كويتي، الرصيد في نهاية السنة المالية)



المصدر: ديوان المحاسبة، الإدارة المركزية للإحصاء، * توقعات بنك الكويت الوطني

رأس المال المادي والبشري، وفقاً لخطة إصلاحية شاملة وواضحة المعالم تستهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، وعلى رأسها استدامة المالية العامة، وتنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل لعدد كبير من المواطنين المتوقع دخولهم سوق العمل.

الجدول ١: وضع المالية العامة، مليون دينار كويتي

% من الناتج المحلي		معدل التغير		السنة المالية			
FY19/20	FY18/19	FY19/20	FY18/19	FY19/20	FY18/19	FY17/18	
٤٣,١	٤٨,٤	١٦,٢-	٢٨,٥	١٧,٢	٢٠,٦	١٦,٠	الإيرادات
٤,٦	٥,٠	١٣,١-	٢٤,٠	١,٩	٢,١	١,٧	الإيرادات غير النفطية
٣٨,٤	٤٣,٤	١٦,٦-	٢٩,٠	١٥,٤	١٨,٤	١٤,٣	الإيرادات النفطية
٥٢,٩	٥١,٤	٣,٣-	١٣,٦	٢١,١	٢١,٩	١٩,٣	إجمالي النفقات
٤٧,١	٤٥,٢	٢,١-	١٤,٩	١٨,٨	١٩,٢	١٦,٧	النفقات الجارية
١٩,٠	١٦,٩	٥,٦	٦,٥	٧,٦	٧,٢	٦,٧	تعويضات العاملين
٨,٠	٧,١	٦,٤	٦,٧	٣,٢	٣,٠	٢,٨	السلع والخدمات
١,٥	٣,٤	٥٦,٦-	...	٠,٦	١,٤	٠,٣	الإعانات
١٣,١	١٢,٣	٠,٢	١٢,٠	٥,٣	٥,٢	٤,٧	المنح
٢,٤	٢,٣	٢,٢-	٧,٩-	١,٠	١,٠	١,١	المنافع الاجتماعية
٣,١	٣,٣	١٢,٠-	٢٦,٠	١,٢	١,٤	١,١	مصرفيات وتحويلات أخرى
٥,٨	٦,٢	١٢,٦-	٥,٠	٢,٣	٢,٦	٢,٥	النفقات الرأسمالية
٩,٨-	٣,١-	٣,٩-	١,٣-	٣,٣-	رصيد الميزانية
٤,٣	٤,٨	١٦,٢-	٢٨,٥	١,٧	٢,١	١,٦	- التحويل لصندوق الأجيال القادمة
١٤,١-	٧,٩-	٥,٦-	٣,٤-	٤,٩-	رصيد الميزانية بعد التحويل لصندوق الأجيال القادمة

المصدر: وزارة المالية



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com